

ع ١٤١



بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ع ١٤١

صلوة الى حنيفة التي صلاحها القفال بحضره السلطان محمود كما في حياة الخوفا للديري
 ٢٥٩٢

السلطان طبع مصر سنة ١٣٥٦ قال كان السلطان حنفي المذهب وكان مولعا بعلوم

الحديث وكان يسأل عن معناه فيجد اكثره موافقا لمذهب الامام الشافعي رضي

فجمع بقاء المذهبين والتي بينهم الكلام في ترجيح احد المذهبين فوجد الاتفاق

على ان يصلي بين يديه ركعتين على مذهب الامام الشافعي ثم على مذهب الامام

ابي حنيفة ركعتين فيظهر السلطان الى ذلك ويختار الاخير فضلي القفال في

لظهاره سابقة وشرايط مستبعدة من الطهارة والستر والاستقبال القبلة

والتي بالاركان والماهيئات والسنن والابواب والآداب على وجه الكمال

وكانت صلوة لا يجوز الاثافي دونها ثم صلى ركعتين على ما يجوز

ان يحثه عليه بلد مكب مدبرع ولسط اعطه بالنجاسة وتوضاء بيبذ التمر

وكان ذلك في صميم الصيف فاجتمع عليه الذباب والعوض وكان وضوءه

ينكس منفكا ثم استقبل القبلة واحرم بالصلوة من غير نية في الوضوء

وكبر بالفارسية ثم قرو رها وبرزك سبز ثم نقر كقوات الدين من

غير طاء ونية وتشهد وضلته في آخرها وخرج من غير نية السلام

وقال انها السلطان هذه صلوة ابي حنيفة فقال السلطان لو لم يكن

هذه الصلوة صلوة ابي حنيفة لقلبك لان مثل هذه الصلوة

لا يجوزها في دين فانك الحنفية ان يكون لهذه الصلوة جائزة

عند ابي حنيفة فطلب القفال كتب ابي حنيفة فامر السلطان باحضارها

عند الله آت الله العظمي



بنیاد محقق طباطبائی
 نسخه ١٤١/ع

مكتبة الامام جعفر الصادق عليه السلام

٧
نجم الدين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الصوميين وبعد
٧ عهد أمير المؤمنين العسكري قدس سره
يقول صغير ابن محمد بن أحمد في أثناء مطالعاني لكتب المجلد على
صدرة القفال التي نقلها المورخون في كتبهم (كتاب رنج اليافعي ص ٢٤٠)

وذكر الله في سورة التعلق بعض احواله وصف احواله

محمود بكركي في آخر الرسالة جامع (رواية تاريخ ابن خلكان) (وكتاب
حياة الحيوان من الأندلس) ٢٠٩٦ للميلاد ١٣٥١ هـ طبع مصر للدسوقي فاضلت

ان اتخا افعالها الى لا يبع من اتباع^ع اي ضيفة انكارها فاقول متعنا
بالله في كل حال (قال الدسوقي في حجة صولة الحرب) ^{٢٤٠} ^{٢٥٩} عند ذكره

(القرع) ثم صلى (أي العقال) ركعتين على ما يجوز ابرهنة فليس جلد
كان مذبحا اقول ذكر محمد بن علي الثوري في كتابه من كتاب نيل

الاوطار اختلف ارباب العلم في ذلك (اي في حكم جليباستيد) على
اقوال سبعة ذكرها الثوري في شرح مسلم (رستم ذكر القول الاول)

ثم قال المذهب الثاني انه لا يظهر شيء من الجلود بالديباغ قال النووي
وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب واسمه عبد الله وعائشه وهو

اشهر الروايتين عن احمد واحمدى الروايتين عن مالك ونسبه في البحر
الى اكثر العقرة (عليه السلام) واستدلوا بحديث عبد الله بن حكيم الآتي

في ص ٦٢ من نيل الأوطار (اقول في صفحة ٥٩ ج ٢ شرح الموطأ ١٢٠

[illegible]

بنیاد محقق طباطبائی
نسخه ۱۴۱/۶

وعلى الحكم هو الحديث والمراد هنا الاول وما فرغ من بيان النجاسة
الحكمة تطهيرها شرع في بيان النجاسة الحقيقية ان قليلها معفو عنه
الشامعي وعندنا لا اى عند المحققين قد رددنا لهم وما دونه من الغلظة وما
يوزع الثوب من الخفة انتهى (اقول ثبت شهادة هذا الحنفى ان يفي
ثوب الصلى اذا كان نجساً يصح المصلاة فيه اما موضع السجود فعند الحنفى يجوز
ان يكون نجساً كما في ص ١٢٤ من الكتاب المتقدم ذكره قال (واما
في موضع السجود ففي رواية محمد بن عيسى الامام انه لا يجوز ايضا لان السجود ركوب القيام
وفي رواية ابو يوسف عنه انه يجوز قوله وتوضاء بلبس التيمم وكاف ذلك في صميم الصلوة
ما جمع عليه الذباب والبعوض) (اقول قال عبد الوهاب الشمراني في كتاب (الميزان)
ج ١ ص ٨٨ ومن ذلك قول الائمة الثلاثة (اي الشامعي والحنبلي والمالكي) باننا
الطهارة بالماء والتغير كثيرا بطاهر كزعفران ومخوه مع قول ابو حنيفة و
اصحابه يجوز الطهارة بذلك لم يطرح (اقول قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن
الدمشقي) في كتاب (رحمة الامة في اختلاف الائمة) وهو كتاب الطيوع
بها مش ميزان الشمراني في ص ١٢٤ (فضل) الماء المتغير بالزعفران
ومخوه من الطاهرات تغتفر كثيرا لا ينظرون به عند مالكا والشامعي واحد
واخبار ذلك ابو حنيفة واصحابه وقالوا لا يغتفر الا بالظاهر لا يمنع الطهارة به
ما لا يطرح به انتهى وفيه كفاية في اثبات المطلوب (قال وكان وجهه
منكم منعك) (اقول قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي في كتاب
رحمة الائمة في اختلاف الائمة بها مش ميزان ص ١٢٤) (فضل
والترتيب في الرضوخ غير واجب عند ابو حنيفة ومالك وهو واجب عند
الشامعي واحد انتهى (قال في ص ١٢٤ من ميزان ومن ذلك قول
الامام ابو حنيفة ومالك في احدى روايته لعدم وجوب الترتيب في الرضوخ

مع قول الشامعي واحد برهونه انتهى (قال بشر بن اسفل القبيلة واحمد بالعدة
من غيرنية في الموضود) (اقول قال في جهاش الميزان ص ١٢٤) (باب الموضود)
النسبة واحدة في الطهارة من الغسل والموضود والتيمم عند كافة العلماء
ولا يقع طهارة الا بنسبة وقال ابو حنيفة لا يقتصر شي من ذلك الى النسبة الا
التيمم فانه لا بد فيه من النسبة انتهى (قال في ص ١٢٤ من الميزان)
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول كافة العلماء انه لا يقع طهارة الا بنسبة فبما
النسبة في الطهارة غم الحديث الاكبر والاصغر مع قول الامام ابو حنيفة لا يقتصر به
الموضود والغسل الى النسبة بخلاف التيمم لا بد فيه من النسبة انتهى وفيه كتابية
لا تغسل المفضل والدرارية (قال وكبر بالطهارة شتم قريشها (روى محمد بن
في مجمع الائمة ص ١٢٤) وقرض القرائة اية سواء كانت من الغائبة او غيرها
ولو كانت تلك الآية قصيرة كليات (اقول فقال في ص ١٢٤ من كتاب
الرحمة في اختلاف الائمة) قال الشامعي تنعقد بقوله الله اكبر اي تنعقد
تكبيرة الاحرام للصلاة) وقال مالك واحد لا تنعقد الا بقول الله اكبر
فقط واذا كانت بحسب الرتبة وكبر بغيرها لم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة
تنعقد بذلك (قال ايضا في ص ١٢٤) ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة
انه ان شاء المصل قرأ بالمعربة وان شاء قرأ بالعربية (ثم قال) مع قول بقية
الائمة انه لا يجوز القراءة بغير العربية مطلقا (قال ثم نقر كنفقات الله بك
من غير فصل بينها ومن غير طائفة) (قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي في
كتاب (رحمة الائمة في اختلاف الائمة ص ١٢٤) فصل والرفع من الركوع والا
فيه واجب عند الشامعي واحد وهو المشهور المصول من مذهب مالك
وقال ابو حنيفة لا يجب (اي الرفع من الركوع) بل يجوز ان ينحط من الركوع
الى السجود (قال في تلك الصفحة ايضا واختلفوا في الطائفة في الركوع والسجود

فقال الربيعية لا يجوز في هذا ميزان الشرائع قال ومن ذلك قوله
 قول الائمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول الى
 خيفة لعدم وجوبه وانما يجزيه ان يخطى من الركوع الى السجود
 قوله والتشهد وطوط في آخرهما (اي آخر الركوع ^{لكتين}) وخرج من غير
 نسبة السلام فقال ^{انما} السلطان هذه الصلوة لا يجوز لها
 دو دين فانكرت الخيفة ان تكون هذه الصلوة جائزة عند
 خيفة الخ) اقول قال ^{في} ^ص ^ج ميزان الشرائع ومن ذلك قول الامام
 الخ خيفة ان السلام من الصلوة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة
 ان ركن من اركان الصلوة انتهى وقال ^{في} ^ص ^ج ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الاول
 وله فقط على الامام والمفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم ايضا
 مع قول احمد ان التسليمتين واجبتان الى خيفة ان الاولى منه
 كالثانية (وقال ببطلان ذلك وجه قول الربيعية باستحباب التسليمتين
 كون صفة الصلوة قد تمت بالتشهد الخ) وقال في كتاب الرحمة في اختلاف
 الائمة ^{في} ^ص ^ج بها من الزان (فصل في السلام مشروع بالاعتناء
 وهو ركن عند الشافعي ومالك واحمد خلافاً ^{للبخيم} ^{للبخيم} ^{للبخيم} وقال بعد
 وهل السلام من الصلوة ام لا قال مالك والشافعي واحمد نعم
 وقال الربيعية لا) وما الذي يجب منه قال مالك التسليم الاول
 وله فقط على الامام والمفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم
 وقال الربيعية ليس بركن انتهى وقال في تلك الصفة في فصل آخر
 آخر اختلف اصحاب الخيفة في فعل الصلوة الخروج من الصلوة وهل
 هو فرض ام لا وليس عند الخيفة في هذا الفقه لعقيد انتهى
 (وقال في جمع الائمة ^{في} ^ص ^ج لو سبعة المحدثات للتشهد

نرضاه ولا نرفع سلم رولن تيمده اي الحديث في هذه الحالة بعد ما قد
 قد را شهدا وعمل ما بنا وفيها اي الصلوة تمت صدق لوجود الخروج بغير
 الخ) اقول ان في جميع ما اخرجناه من كتب الخيفة وما نعلمناه من قول
 صحابة في اثبات انما خيفة يجوز هذه الصلوة وان هذه الصلوة بغير
 لذمة المكلف بالصلوة عند الخيفة واصحابه فلا يلج للخيفة انكار ذلك
 واستبداءه بعد نصريح علماءهم بان الصلوة المأمومة في الشريعة
 صفة القفل الا ان هذه الصلوة لم تذكر بهذا الترتيب معجم في كتاب
 واحد من كتب الخيفة بل يعرف ذلك من باب الطهارة الى آخر باب
 الصلوة فيجوز هذا النوع من الصلوة منتشرة في مجموع تلك الابواب
 كما وردنا في هذا المختصر ولذا المراجعة الى تلك الابواب الكتب
 المفصلة ان لم يقع نصا وردنا في هذه الرسالة الحمد لله اولاً وآخراً
 والصلوة والسلام على محمد وآله وذريته وحشرنا معهم شافعهم
 آمين رب العالمين (خاتمة) القفال اسمعده
 وكتبه ابو بكر مبرور احمد توفى في سنة سبع عشرة واربعمائة قال ابا
 في صفحة ٣٣ م من تاريخ الكبرى وفيها اي في سنة ١٧٠٠ م توفى
 الامام ابو بكر القفال المروزي عبد الله ابن احمد شيخ الشافعية مجتهد
 حذق في صنعة حتى عمل قفلاً عفا حردن اربع حيات فلما هار
 ابن ثلاثين سنة من نفسه زكاً وصيب الله اليه القلعة

والتشغيل به فشرع فيه وهو اصطلاح في الفقه عاشر
 تسعين سنة انتهى (اقول اما صلاة التي صلاها بمحض السلطان بمجور
 سكتين ومب ذلك الصلوة ذكره في حواشي سنة عشر واربع مائة
 في نسخة ٢٥٢٢) تاريخ اليا فني طبع حيدرآباد في الطبعة الاولى سنة ١٢٣٨
 قال وما ذكره من السلطان محمد ما هو مشهور من فضل مذهب الشافعي بملا
 ما ياتي الآن ذكره ويعلم منه فضل المذهب المذكور وغيره وقصة عجيبة
 مشتملة على نادر غريبة وهي ما ذكره الامام الحرمي في فضل الفروع والالا
 صلوات ابراهيمي على الملك ابن الشيخ الاسلام ابي محمد الجويني في كتاب السوا
 بعث الحق في اختيار الحق ان السلطان محمد المذكور كان على مذهب ال
 حنيفة وكان مولعا بعلم الحديث وكان السامع والفقهاء تصحيح الحديث من
 الشيوخ بريدية وهو يسمع وكان لغیر الامارت فوجد اكثرها
 موافقا لمذهب الشافعي في وقوع في خلافه حجة فجمع انفعها ابن الفريسي في
 كره واتمى بهم الكلام في ترجيح هذا المذهب على الآخر فوقع الاتفاق
 على ان يصلوا بين يدية ركعتين على مذهب الشافعي وركعتين على مذهب
 المني حنيفة يقتصران فيها على اقل الفرض لينظر فيها السلطان و
 يتفكر في اختيار ما هو خفيف في العقال الهدى بطهارة صيغة وشراطة
 معتبره من الطهارة والستر واستقبال القبلة وان بالاركان والفتاوى
 على منه الكمال والتمام وكانت صلاة لا يجوز ان الشافعي دونها ثم لم
 ركعتين على ما يجوز ابو حنيفة وليس على كل يد بوج والطرح ريعا بالانبا
 وتوضاء بنسب التمر وكانت في صميم الصيف في المقازة فاجتمع عليه الذباب



بنیاد مع حق طباطبائی

والبعوض وكان وضوءه منكوسا منكسا ثم استقبل القبلة واخر الصلوة
 من غيرنية للوضوء وكبر بالغانسية ثم قرا آية بالفارسية (دوبرك كل
 ستر) ثم قرأ ركعتين كنفات الدليل من غير وضوء من غير ركوع و
 تشهد وضوء في آخره من غيرنية السلام وقال ايها السلطان هذه صلاة
 ابي حنيفة فقال السلطان ان لم يكن هذه صلاة ابي حنيفة فملك
 لان مثل هذه العبادة لا يجوزها زورين فانكبت الحنيفة ان يكون هذه
 صلاة ابي حنيفة فاما لفعال با حصار كتب الحنيفة فاما السلطان فظاهرا
 كما تاتهم والذهبين جميعا فوجدت الصلوة على مذهب ابي حنيفة على ما
 حكاها القضا الفاعل السلطان عن مذهب الحنيفة عمدا بمذهب الشافعي
 انتهى كلامه في نسخة ١٢٣٨ اما الحرمي اقول هذا النظام امر الحرمي كما في
 تاريخ اليا فني وما شرب حاضرا فيما تقدم من صلاة الديري في حياة الحرمي
 تغير اللغات وما شرب حاضرا فيما تقدم من صلاة الديري في حياة الحرمي
 في بعض الالفاظ واخرجه في ترجمة اصول سكتين في الحرمي والاشا
 من كتابه اقول ما عرفت سبب اختيار القضا لصلوة ابي حنيفة وتركه
 سائر اقواله في ابرار الفقهاء مع ان اقواله فيها الضائفة غريبة ازلك
 شطرا منها وان اردت الزيادة فملك ببطالمة كتاب الرحمة في اعتلا
 الائمة وكتاب ميزان الشعراني ومطلبه لك من خواصه في الكتاب
 المذكور وقال السيد عبد الوهاب الشعراني في ٧٢٠ ج ٢ من الميزان الشعراني
 طبع مصر سنة ١٣١٨ وهي الطبعة الثانية (قال مالك والشافعي واحمدان
 ان من عصب طوائف اولية ثم يني عليها الميكلها مع قول ابي حنيفة
 انه ملكها) (وقال في تلك الصفحة قال ابو حنيفة ان منافع الوضوء غير مضمونة)

كنز العمال ج ١ ص ٩٦ اخرج بسند عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم ان الله انزل كتابا واقتضى ذرائع فلا تقصوها
 وحدودها فلا تغيروها وحرم محارم فلا تقربوها وسكت عن أشياء
 لم يسكت عنها نياتا كانت رعدة من الله فاقبلوها ان اصحاب الرأي
 اعداء السن تغللت منهم ان يعوها واعيتهم ان يحفظوها
 وسئلوا ان يقولوا لا نعلم فعارضوا السن برأيهم فأيكم وأيهم فان
 الحلال بين والحرام بين كالمربع حول الحمى اوشك ان يواقع الاوان لكل
 ملك عني ورحم الله في ارضه محارمه انتهى بالفاظه

واستحيوا
حين

و في منتخب كنز العمال بهامش ج ٤ من احدث بن حبل ص ٥٠ اخرج بسند
 عن عمر بن الخطاب قال ان اصحاب الرأي اعداء السن اعيتهم الاحاديث
 ان يحفظوها وتغللت منهم ان يعوها واستحيوا حين سئلوا ان يقولوا لا نعلم
 فعارضوا السن برأيهم

المؤلف اخرج ابن طادوس ر ه في كتابه (الفتن) في باب النهي عن اتباع
 اصحاب الرأي حديثا نحوه وقد اخرج زكريا في كتاب الفتن وهو من
 علماء السنة

ابن ابي الجهم المعتزلي الشافعي في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح نهج البلاغة
 اخرج حديثا نحوه وزاد فيه كلمات في اخره وهذا لفظه قال عمر بن الخطاب
 الا ان اصحاب الرأي اعداء السن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها
 فافتوا بارأيهم فضلوا واضلوا الا انا نفتدى ولا يفتدى وتبع
 ولا يفتدى انه لا زال متكاملا

كنز العمال ج ١ ص ٩٦ اخرج بسند عن ابن يشران (عن علي عليه السلام)
 قال ثلاثة لا يقبل معهن عمل الشرك والكفر والرأي قالوا يا امير المؤمنين
 ما الرأي قال تدبر كتاب الله وتدبر سنة رسوله وتعلم بالرائي

ابن ابي الجهم المعتزلي الشافعي في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح نهج البلاغة

المؤلف فعلى ما تقدم من حديث الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم ومن اقوال
 الصحابة في ذم القياس والعمل بالرأي يلزم علينا ان نترك ذلك و
 نأخذ بالكتاب العزيز وبما ثبت لدينا من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم
 وفعله وتقديره وقد ثبت بالاخبار الصحيحة انه صلى الله عليه واله وسلم
 ما ترك شيئا الا بين حكمه وشهد بذلك الالة المباركة (اليوم اكملت لكم
 دينكم الالة) هذا ولو ان ابا حنيفة اخذ جميع علوته من الامام الصادق
 عليه السلام احتج الى العمل بالرأي والقياس مع ان ابا حنيفة
 يصريح بان الصادق عليه السلام كان اعلم من جميع العلماء والفقهاء و
 اليك نص اقواله في حق الامام ابي عبد الله الصادق عليه السلام برواية علماء
 السنة ~~في كتاب ابا حنيفة~~ (جامع سائده) ح ١٠ ص ٢٢٢ قال ابو حنيفة
 قد طبع جيد زباد والكتاب المذكور موجود في (مكتبة الامام المهدي)
 عليه السلام العامة وهي مكتبة اية الله الميرزا محمد الشريف المكي العنبري في
 سامراء قال في (جامع سائده ابي حنيفة) ح ١٠ ص ٢٢٢ قال ابو حنيفة
 جعفر بن محمد افتر من رأيت وقد رقت بحث الى ابو جعفر المنصور
 ان الناس قد فتشوا بجعفر بن محمد فليس له مسائل متدار قال
 (ابو حنيفة) فخصت للربعين مسئلة وبقيت بها الى المنصور بالحيرة
 ثم ابردا الى فرا حنيفة على سريره وجعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
 عن جعفر بن عيسى لم اجدها من المنصور (قال) فاجلسني ثم
 الى جعفر قائلا يا ابا عبد الله هذا ابو حنيفة فقال نعم اعرفه
 ثم قال المنصور سلم يا ابا حنيفة (قال) في المسألة

قالوا
عليه السلام

خلني
الفتن

واجب (الصادق عليه السلام) الاجابة الحسنة ويعلم حتى اجاب
 عن اربعين مثله فرأيت اعلم الناس باختلاف الفقهاء فلذلك
 احكم انه افقه من رأيت (انتهى)
 وفي تذكرو الحفاظ ١٥٧٥ هـ قال ابو حنيفة ما رأيت
 افقه من جعفر بن محمد انتهى

المؤلف اذا عرفت هذا واليك بعض ما ذكره علماء السنة
 من احوال الامام الصادق عليه السلام
 ففي ندر الا بصار ص ١٣٣ تأليف الشبلنجي الشافعي قال انه عليه السلام
 كان مستجاب الدعوة وهذا نص كلامه (كان جعفر الصادق رضي الله
 عنه مجاب الدعوة اذا سأل الله شيئا لا يتم قوله الا وهو بين يديه
 وفي كتاب (الطبقات الكبرى للشعراني ٢٠١٥ هـ) قال كان (جعفر بن
 محمد) رضي الله عنه اذا احتاج الى شيء قال يا رباه انا محتاج الى كذا
 فما يستمر رطاه الا وذلك الشيء موضوع بجانبه (انتهى)

وفي كتاب ندر الا بصار ص ١٣٢ هـ ابن تيمية في كتاب ادب الكاتب
 كتاب الجفر كتبه الامام جعفر الصادق بن محمد الباقر رضي الله عنهما
 فيه كل ما يحتاجون الى علمه الى يوم القيمة انتهى الصلوة بطرق
 المؤلف لوان ابا حنيفة راجع الاحاديث النبوية المروية بطرق
 علماء السنة في كيفية الصلاة وغيره لما احتاج الى الرأي و
 القياس وتجوز صلاة صلاحها الثقال الشافعي واليه حديث

واحد في الصلاة ذكر في كتب الصحاح لعلماء السنة
 ففي تنبيه القرطبي ١٤٠٦ هـ ص ١٣٥٧ هـ قال روي في
 والدارقطني وعلي بن عبد العزيز عن زائدة بن رافع قال كنت جالسا
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فدخل المسجد



فصلي فلما قضى الصلاة جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعلى القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك
 لم تقص و جعل الرجل يصلي وجعلنا نرتق صلواته لا قدم من
 ما يعيب منها فلما جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى القوم
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم وعليك ارجع فصل فانك لم تقص
 قال همام فلما ندر من امره بذلك مرتين اوتلانا فقال له الرجل
 ما ألوت فلا ادرى ما عبت من صلواتي فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه لا تتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله
 فيسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجله الى
 الكعبين ثم يكبر الله تعالى ويثنى عليه ثم يقرأ ام القرآن
 وما اذن له فيه وتيسر ثم يكبر فيركع فيضع كفيه على ركبتيه
 حتى تظمن من مفاصله ويستريح ثم يقول سمع الله لمن حمده
 ويستوي قائما حتى يقيم صلبه ويأخذ كل عظم ما خذه
 ثم يكبر ويسجد فيمكن وجهه همام ^{قلا} وربما قال جهته من الارض
 حتى تظمن من مفاصله ويستريح ثم يكبر فيستوي قائما
 على مقعدة ويقيم صلبه فرصف الصلاة هكذا اربع ركعات
 حتى فرغ ثم قال لا تتم صلاة احدكم حتى يفعل ذلك (انتهى)

(ثم قال) وثله حديث ابي هريرة خرج مسلم (في صحيحه)
 المؤلف لا يخفى على المتبحر الخبير ان هذه الرواية اخرها جمع
 كثير من علماء السنة لا ياب هذا المختصر بانه ومن اراد الاطلاع

فليراجع كتابنا (الوضوء الاول) وقد ذكرنا ما عثرنا عليه من
 مصادر هذا الحديث هناك بمناسبة ما فيه من بيان ان
 الواجب في الوضوء مسح الرجلين هذا واسأل الله تبارك
 وتعالى ان يوفقني او يوفق اخواني المؤمنين لطبعه ونشره
 حيث انه كتاب نافع للمحصلين الراغبين في الاجتهاد على الاحاد
 المروية في الوضوء وعلى الاخص ما روي في مسح الرجلين من النبي
 صلى الله عليه واله وسلم ومن الصحابة الكرام والتابعين والعلماء الاعلام
 من اهل السنة والجماعة والحمد لله اولاً واخراً

والصلاة والسلام على محمد وآله
 الميامين وقد تم استنساخ
 هذا المختصر في ليلة الارباء

الثامن من شهر رجب الاخير في بلدة سامراء بقلم مؤلفه الجاني
 نجم الدين الشريف العسكري الطهراني
 في ١٣٧٧ هـ



بنياد محقق طباطبائي

مكتبة المبحوثون لطباطبائي

فهرست مصادر فتح الاقفال عن صلاة الفعّال

- ١ جامع ما ينه ابي حنيفة المتوفى سنة ١٥٠ هـ طبع حيدرآباد
- ٢ حياة الحيوان الكبير للشيخ كمال الدين الشافعي المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ طبع مصر
- ٣ تاريخ ابن خلكان طبع مصر سنة ١٣٥٦ هـ ذكره في ترجمته محمود بكين المملوكي
- ٤ تاريخ مرآة الجنان للشافعي المتوفى سنة ٧٦١ هـ طبع حيدرآباد سنة ١٣٢٩ هـ
- ٥ نيل الاوطار لابي محمد ابن علي الشوكاني الحنفي المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ طبع مصر سنة ١٢٩٧ هـ
- ٦ مجمع الانهر شرح ملتقى الابحر للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن زيار الحنفي وتدرج من تاليفه سنة ١٢١٠ هـ طبع الاستانة
- ٧ رحمة الامة في اختلاف الائمة للشيخ عبد الرحمن الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ١٢١١ هـ طبع مصر
- ٨ ميزان للسيد عبدالرهاب الشعراي الشافعي المتوفى سنة ٩٧٣ هـ طبع مصر سنة ١٣١١ هـ
- ٩ كثر العمال لملا علي شقيق الهندي الحنفي المتوفى سنة ٩٧٥ هـ طبع حيدرآباد سنة ١٣١٢ هـ
- ١٠ منتخب كثر العمال بها مشر من عبد الله بن حنبل ع ٤ طبع مصر سنة ١٣١٣ هـ
- ١١ شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد الشافعي المتوفى سنة ٦٥٥ هـ طبع مصر سنة ١٣٢٩ هـ
- ١٢ تذكرة الحفاظ للذهبي المتوفى سنة ٧٤١ هـ طبع حيدرآباد سنة ١٣٢٣ هـ
- ١٣ نور الابصار للشبلنجي الشافعي المتوفى سنة ١٢٩١ هـ طبع مصر سنة ١٣٢٢ هـ
- ١٤ لطفاً الكبير للسيد عبدالرهاب الشعراي المتوفى سنة ٩٧٣ هـ طبع مصر سنة ١٣١٥ هـ
- ١٥ تفسير القرآن لابي عبد الله محمد بن عبد القادر طبري الشافعي المتوفى سنة ٦٧١ هـ طبع مصر سنة ١٣٥٢ هـ